

الرقم الصعب

المكابرة السعودية... هل تصيح «أوبك»؟

إنعام حُرّوي

بعد الانهيار الكبير الذي شهدته أسواق النفط العالمية، جراء تحوّل استراتيجية منظمة الدول المصدّرة للبتروöl «أوبك»، العام الماضي، إلى الدفاع عن بقاء الحصر في السوق، بدلا من خفض الإنتاج لدعم الأسعار، وبعد أشهر من المكابرة الخليجية، وخصوصا من جانب المملكة العربية السعودية (كبرى الدول المنتجة للنفط)، التي لم تر حاجة إلى التفاوض في هذا الشأن، لأسباب سياسية باتت معروفة للجميع، تتجه الأنظار إلى الاجتماع المرتقب بين منجني النفط من داخل «أوبك» وخارجها، بدعوة من فنزويلا، في الحادي والعشرين من هذا الشهر في فيينا.

ورغم أنّ وزير النفط الفنزويلاي يوليويو ديل بينو، الذي تنتج بلاده ما تقارب نسبه 24 في المئة من إجمالي إنتاج دول المنظمة، وصف هذا الاجتماع بالفتني، إلا أنه قد يحمل دلالات أبعد من ذلك، نظرا إلى خطورة الوضع وعدم قدرة عدد من الدول الخليجية على الاستمرار في هذه السياسة.

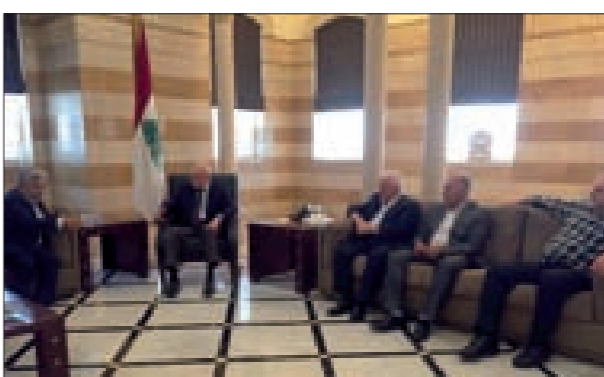
ومن المقرر أن تقدّم فنزويلا خلال الاجتماع الذي سيضمّ ثمانين دول من خارج «أوبك» هي أذربيجان والبرازيل وكولومبيا وكازاخستان والنرويج والمكسيك وسلطنة عمان وروسيا، اقتراحا بإعادة العمل بالألية القديمة المتمثلة في تخفيضات متدرّجة للإنتاج بإسقاط على الأسعار مع حد أدنى أولي 70 دولارا للبرميل ثم استهداف 100 دولار للبرميل.

ويرى متابعون أنّ استجابة دول الخليج وقراراتها المشاركة في هذا الاجتماع يعودان إلى العوامل التي طرأت على سوق النفط والحروب المشتعلة في المنطقة، وبعدها أدركت بعض دول المنظمة أنّ تلك السياسة كانت خاطئة وغير حكيمة وأول الخاسرين فيها هو الدولة التي قرّرت استخدام سلاح «أسعار النفط» (السعودية) من أجل لّ جذع دول تقف في محور سياسي معاد لها (روسيا وإيران، في شكل أساسي).

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية التي مارست ضغوطا هائلة على دول المنظمة لإجراء هذا التحوّل، فإنّ الخسائر التي منّيت بها شركات نفطية تابعة لها لا تعني إطلاقاً أنها متضرّرة لأنها أصبحت تشتري النفط من الدول العربية بسعر متدّراً جدا، بعد أن وصل سعر البرميل إلى أربعين دولارا.

سلام مستقبل عائلة صفوان

استقبل رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، في السراي الحكومية، وقداً من عائلة صفوان برئاسة يوسف صفوان الذي شكر له اهتمامه بالإيعاز إلى المسؤولين في الهيئة العليا للإغاثة إعادة جثمانين أفراد عائلة صفوان، الذين غرقوا في المياه الإقليمية التركية، إلى لبنان والعمل على إعادة الأحياء منهم إلى بلدكم.



سلام مستقبلاً عائلة صفوان في السراي (الدالاتي ونهرا)

البناء

لبنان والانتخابات التركية؛ سباق الاحتمالات

روزانارمّال

بدأت صباح السبت الماضي عملية التصويت في الانتخابات النيابية التركية للمواطنين الأتراك المقيمين في الولايات المتحدة الأميركية، حيث يمكن لنحو 91 ألف ناخب تركي الإدلاء بأصواتهم حتى الخامس والعشرين من الشهر الحالي ليُصارع إلى جمع الأصوات في حقايق وحتمتها وتسليمها إلى الهيئة المسؤولة عن الاحتفاظ بها والتي ستضعها في غرف خاصة مؤمنة، لحين انتهاء عملية التصويت لترسلها في حقايق ديبلوماسية إلى تركيا لفرزها والحاقها بنتائج الانتخابات المبكرة في تركيا، بعد التراجع الكبير لحزب العدالة والتنمية والذي وصف بالأول من نوعه للحزب الذي فاز في جميع الانتخابات ابتداء من العام 2002، ما يحسب هزيمة كبرى لأردوغان الذي يسعى إلى الفوز بـ 330 مقعداً في البرلمان، على الأقل، لتمريض تعديل دستوري يوسّع سلطاته الرئاسية ويحول النظام البرلماني في الجمهورية التركية إلى رئاسي، ما يعزّز قراراته السياسية الخارجية، ولا سيما ما يتعلق بملف تمدد حركة «الإخوان المسلمين» وتوسيع نفوذها وسياساتها في سورية.

وبدأت إشارات انطلاق السياق البرلماني في تركيا من جديد، تاركة للمنطقة حبس الأنفاس نظراً لما لهذه الانتخابات من أهمية على الملفات كافة وخط الأوراق التي من شأنها توضيح المشهد المقبل فيها، وخصوصاً بعد التدخل العسكري الروسي في سورية وملف مكافحة الإرهاب الذي ترتبط به تركيا ارتباطاً وثيقاً، وجهة موافقة من قاتل الإرهاب ومجموعاته. وفي هذا الإطار، سجل موقف أردوغان من هجوم «داعش» على بلدة عين العرب - كوباني حديثاً مفضلياً بالنسبة إلى أكراد تركيا، بعدما رفض مطالبته بتقديم الدعم للمقاتلين الأكراد بعد انتخابه رئيساً للاتحاد البرلماني العربي؛ شارك رئيس مجلس النواب نبيه بري في جلسة المجلس، في افتتاح أعمال الدورة 133 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في قصر المؤتمرات التابع للأمم المتحدة في جنيف، بمشاركة 135 برلماناً من أصل 167 في الإتحاد. وشارك رئيس مجلس النواب نبيه بري في هذه الدورة على رأس وفد، على المؤتمر موضوعاً أساسياً هو الإرهاب وأخطاره، وقضية المهجرين واللجئين.

أما فنزويلا، وإنّ كانت قد تضرّرت كثيراً وهي تعاني اليوم من أزمة مالية، إلا أنّ ذلك لم يحرمها من الاستفادة من النفط الموجود لديها، ودعت الجزائر، بدورها، في وقت سابق من هذا الشهر، إلى عقد اجتماع طارئ لمنظمة «أوبك» لمناقشة تراجع الأسعار. الخاسر إذاً هو من أدخل نفسه في لعبة لا يجيد إدارتها، وقد بدأت السياسة النفطية تستنفذ المخزون الاستراتيجي لدول الخليج من النفط في الداخل ومن الأموال في الخارج. علماً أنّ موازنات دول الخليج تعتمد في شكل كبير على سعر برميل النفط في احتساب موازنتها العامة، حيث يحدّد سعر البرميل ما إذا كانت الموازنة ستتحقّق فائضاً أم عجزاً في نهاية السنة المالية. وتهمّ الدول المنتجة للبتروöl، بصفة عامة، بسعر تعادل برميل النفط لا ميزانيتها، وهو سعر برميل النفط الذي تحتاجه كل دولة حتى لا تشهد ميزانيتها عجزاً مالياً وتضطر إلى الاستدانة أو استخدام موارد أخرى، كالاتحادات المالية لتغطية وسدّ العجز. ويشير محللون إلى أنّ هناك حوالي 11 مليون برميل من النفط السعودي تُصنّف يوميًا في الأسواق، ووفق السعر الحالي للبرميل تتسرد المملكة العربية السعودية نحو 65 في المئة من عائداتها وقد بدأت ببيع أسهمها في الأسواق العالمية. وأكدت مؤسسة «جودي» السعودية للأبحاث أنّ الاحتياطي الذي تراكم خلال العقد الماضي، نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام، انخفض من 732 مليار دولار نهاية عام 2014 إلى 683 مليار دولار أواخر نيسان من العام نفسه. وبحسب المؤسسة، بلغ حجم التراجع في آذار ونيسان وحدهما 31 مليار دولار.

أما الكويت فقد سجلت أول عجز لها خلال 15 عاماً بلغ 2.314 مليار دينار (27.0 مليار دولار) في موازنة السنة المالية 2014-2015.

ويرى متابعون أنّ إقحام سوق النفط في الصراعات السياسية يُنمّد بكثرة على الدول المنتجة له، كما يؤكد ضرورة ضبط أسعار النفط. ويشير هؤلاء إلى ضغوط تمارس على السعودية من الكويت وقطر وسلطنة عُمان التي تُمنّي بخسائر كبيرة جدا وهي تعتبر أنّ استمرار الحال على ما هي عليه سيؤدّي إلى حدوث وهن في جسد مجلس التعاون الخليجي. فيما يذهب محللون إلى أبعد من ذلك بكثير، معربين عن خشيتهم من أنّ يكون الهدف من الضغط على منظمة الدول المنتجة للنفط للاستمرار في هذه السياسة هو دفعها إلى حثها أنّ إنهاها، أو على الأقلّ تحويلها إلى منظمة صورية لا تضرر لها ولا دور واستنزاف نفط تلك الدول إلى آخر قطرة واستثماره في اللعبة السياسية الدولية.

فهل تعي دول الخليج حجم الكارثة التي تنتظرها وتقبّل بمناقشة الاقتراح الفنزويلاي؟ أم أنّ المكابرة السعودية ستطرح بمنظمة «أوبك»؟

توجّ وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، لقاءاته في العاصمة الإيرانية طهران، بقاء مع رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسن روحاني، الذي التقاه في قصر المرمر الرئاسي. وأكد روحاني وباسيل خلال اللقاء «ضرورة الاستمرار في مواجهة إسرائيل حتى استعادة الحقوق كاملة، وإنّ تكون إسرائيل في هذه المواجهة منتهية. تطرق الحديث إلى «أهمية محاربة الإرهاب عسكرياً وفكرياً». وأشار الجانبان إلى وجود كل المكونات في المنطقة لمحاربتها»، ونهبا إلى «عدم إضفاء الطابع الديني على هذه المواجهة التي يجب أن تكون بين الشرّ والخير». وجرى خلال اللقاء التشديد على «ضرورة تثبيت الديمقراطية في المنطقة واحترام باي حوائ ناتّي من الخارج».

وقدّم باسيل التعرّية بالضحيا الإيرانيين الذين سقطوا في حادثة منى، متمنياً للرحى الشفاء العاجل.



بري مجتمعاً إلى نظيره السوري في جنيف

إلى شواطئ أوروبا، ويمعج تدمير بني اجتماعية مجاورة. أما إذا بقي الوضع هكذا، صدقوني سيدوب الاعستدال، وسيقابل التطرف الإسلامي في أوروبا تطرف مسيحي، كلاًهما لا علاقة له بالدين، لا بالدين الإسلامي ولا بالدين المسيحي». وأختم مخاطباً الحضور: «أعلوا فرصة للسلام في الشرق الأوسط، وللسلام الداخلي في أقطارنا. أعلوا فرصة لديمقراطية واحدة لمجتمعنا وولنا. أعلوا فرصة لاستقرار مجتمعنا من دون تهديد ورأى أنّ «الحرب ضدّ الإرهاب ستختف من اللاجئين»، لافتاً إلى أنّها «تخافظ على الشرق الأوسط، واحة للحضارات ومأمناً للثقافات». وقال: «الحل السياسي هو الذي يمعج أو يخفف من وصول اللاجئين

يجري محادثات سياسية واقتصادية مع مسؤولين إيرانيين ويعزي بضحايا «منى» روحاني يؤكد وباسيل؛ ضرورة احترام رأي الشعوب في اختيار قادتها ومحاربة الإرهاب عسكرياً وفكرياً... و«إسرائيل» حتى استعادة الحقوق

البلدين والمنطقة

الثنائية بين البلدين والتعاون في كل المجالات، ونهبا إلى «المخاطر الكبيرة على المنطقة نتيجة التطرف والإرهاب»، مؤكدين أنّ «هذه التحديات تتطلب تعاوناً مسؤولاً بين جميع الدول». وأعرّب ظريف عن تقدير بلاده «لإرادة الشعب اللبناني وجميع القوى السياسية لمعالجة أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان»، أملاً أنّ «يشهد التعاون الثنائي مزيداً من التطور على ضوء المشاورات بين التجار والشركات الاقتصادية للبلدين». وأشار إلى تطورات الأزمة السورية، معتبراً «أنّ التطرف والإرهاب، ولا سيما المجموعات التكفيرية وداعش، تشكل مجتمعة مخاطراً جمةً للشعب السوري والمنطقة».

كذلك بحث باسيل مع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي على شمخاني، الأوضاع بشكل عام، وخصوصاً في لبنان وسورية والعراق، كما تطرق إلى المخاطر الأمنية التي تتعرض لها المنطقة جراء خطر الإرهاب. وأكد شمخاني «أنّ الأمن الحقيقي في لبنان مدين لإرادة وجهود الجيش والمقاومة والشعب والتجارة والسياحة»، مشيراً إلى «محاولات بعض القوى الدولية لزّعة الأمن في لبنان». وقال: «للاسف إنّ بعض القوى الإقليمية، وبسبب شعورها بالضعف والقلق من فقدان قاعدتها لدى الرأي العام اللبناني، تحاول الساس بالأمن الداخلي اللبناني وعرقله مسار إقرار التفاهم بين الأحزاب والتجارة والسياحة ووضع العقبات أمام العملية الديمقراطية في انتخاب الرئيس اللبناني».

وإذ أشار إلى الخطة الرباعية التي قدمتها الجمهورية الإسلامية لإنهاء الأزمة في سورية، رأى شمخاني «أنّ إطلاق الحوار الداخلي لتخطي الأزمة الحالية وإعادة الأمن باجتماعات الإرهاب في سورية، سيفضيان إلى إنهاء إراقة الدماء والحرب في سورية، فضلاً عن أنّ ذلك يعتبر إجراء حيوياً في سياق تعزيز الأمن على الحدود اللبنانية».

خفايا

أعرّب وزير سابق عن اعتقاده بأنّ التصعيد الكلامي الذي لجأ إليه مسؤولو تيار المستقبل في الأيام القليلة الماضية لن يتعدّى إطار الفرقة الإعلامية، مشيراً إلى أنّ هذا الأمر هدفة بشكل أساسي مخاطبة جمهور التيار الذي تزاد في صفوفه حالة الإحباط واليأس، التي أوصلتهم إليها السياسات الخاطئة التي انعكس فيها قادة تيارهم، المقيمون والمهاجرون، محلياً وعربياً وإقليمياً.

بري رئيساً للاتحاد البرلماني العربي؛ أعطوا فرصة للسلام في الشرق الأوسط

الوضع في القدس وفلسطين، والقي الرئيس بري كلمة رأى فيها «أنّ الإرهاب الداعشي الإسرائيلي يستهدف الأتكار، كما التراث الإنساني والطابع المدنيّة وأماكن الصلاة ودور العبادة». ودعا إلى إنشاء «صندوق برلماني هذه المرة يصرّف عبر لجنة برلمانية ومقدسية للحفاظ على بناء المسجد الأقصى المبارك وترميمه ودعم صمود المقدسيين في أرضهم». وختم: «نبقى مع الشعب الفلسطيني الواعد وحقه في التحرير وإقامة دولته فلسطين وعاصمتها القدس».

جديداً للاتحاد. وحجّز الاجتماع النائب ياسين جابر والأمين العام للشؤون الخارجية بلال شرارة. وتلقّى بري من الرئيس سعد الحريري اتصالاً، هشاه فيه بانتخابه. من جهة أخرى، أصدر رؤساء المجالس والسياسي والوطني اتحاد برلمانات الدول الإسلامية المشاركين، في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي بياناً، نادوا فيه بشدة «الجرائم الإسرائيلية، في القدس والمسجد الأقصى». وطالبوا المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، والعمل على وقف انتهاكات إسرائيل، مشددين على «ضرورة الوحدة الوطنية الفلسطينية»، مطالبين كل الفصائل ب«إنهاء الانقسام ونفّذ اتفاقات المصالحة، وتفعيل مقاطعة إسرائيل بصورة كاملة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعربية».

وكان الاتحاد البرلماني العربي أنهى اجتماعه الطارئ، الذي عقده بعد ظهر السبت، في مبنى الأمم المتحدة في جنيف، بإعلان الرئيس نبيه بري بالجمعة للعبة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والانتهاكات الفلسطينية للقدس والمسجد الأقصى.

وتراس بري ظهر اليوم اجتماع مجموعة البرلمانات الإسلامية المشاركة في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في مبنى الأمم المتحدة في جنيف، وجرّت مناقشة

لقاءات

وكانت للرئيس بري سلسلة لقاءات على هامش اجتماع الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، حيث استقبل رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم. الشعب السوري محمد جهاد اللحام واستقبل أيضاً رئيس مجلس النواب محمد جواد اللحام وبحث معه أعمال الاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر الطارئ للاتحاد البرلماني العربي والتطورات العربية.

كما التقى كل من مستشار رئيس مجلس الشؤون الإيراني للشؤون الدولية حسين شيخ الاسلام، رئيس كتلة فتح في البرلمان الفلسطيني عزام الأحمد، وساعد وزير الخارجية السويسري لشؤون الشرق الأوسط وولفغانغ برولهارت.